

Distr.: Limited
29 June 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والأربعون

١١ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة والأربعين

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغو يانيس بيلغريم (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

إضافة

الميزانية البرنامجية المقترحة عن فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

(البند ٤ (ب))

التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين

كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلساتها السابعة إلى الثانية عشرة المعقودة في ١٩ و ٢٠ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في تقرير الأمين العام عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2). وكان معروضا على اللجنة أيضا الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6/Rev.1) والأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6).



٢ - وعرض ممثل الأمين العام التقرير، كما رد ممثلو الأمين العام أيضا على الاستفسارات التي أثبتت خلال نظر اللجنة في التقارير.

المناقشة

٣ - ذُكر أن الوثائق ذات الصلة صدرت متأخرة. وأعرب عن الأسف أيضا لأن الوقت قد حان لبدء اللجنة في التحليل دون توفر كراسات الميزانية بأكملها، مما يحول دون توفير اللجنة للاهتمام الدقيق والتفصيلي الذي يستحقه هذا الاستعراض. وكُرر تأكيد أن الإصدار المتأخر للتقارير يحد من قدرة اللجنة على دراستها. وذُكر أيضا أنه ثمة ما يزيد عن ١٠٠٠ صفحة يتعين استعراضها، وإلى أنه ينبغي عدم تكرار تأخير النشر في المستقبل.

٤ - وذُكر أن التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبدو مرضيا. وذُكر أن هناك من حالات التضارب المواضيعي والمفاهيمي على حد سواء في الترجمة. وطلب اتخاذ إجراء لمعالجة هذا التضارب على وجه السرعة.

٥ - واعترف أن التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مفيد لأنه يركز الاستعراض على أهم المجالات. وفي الوقت نفسه، أُكِّد أن النظر في التقرير الموحد لا يحل محل المسؤولية للجنة لاستعراض الميزانية، وأشار إلى أنه في عام ٢٠٠٥، وجدت اللجنة فروقا في بعض أبواب الميزانية بالنسبة للخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين.

٦ - واعترف بأن الكثير من مؤشرات الإنجاز يبدو مناسبا ومتوافقا إلى درجة كبيرة؛ ومع ذلك يلزم التحسين في بعض المجالات. وأشار على سبيل المثال إلى أن مؤشرات الإنجاز المتعلقة بمركز التجارة الدولية تبدو جيدة الصياغة ومن الممكن قياسها، في حين أن تلك المتعلقة بمكتب دعم بناء السلام تظهر ميلا إلى التركيز على المسائل الكمية من قبيل عدد التقارير التي يتعين إنتاجها. ورغم التسليم بصعوبة تحديد مؤشرات الإنجاز، ذُكر أنه سيكون من المفيد زيادة التفكير في الكيفية التي تصاغ بها.

٧ - وفي عدد من الحالات طلب التوضيح للأساس المنطقي لاقتراح أو عدم اقتراح إدخال تغييرات على الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وذُكر أنه لم يقترح إدخال تغييرات على البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية. وطلب توضيح عن الكيفية التي أخذت بها في الاعتبار أعمال لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتيهما اللتين عقدتا مؤخرا فيما يتعلق بكل من البرنامج ١٣ من الخطة

البرنامجية لفترة السنتين والباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وذكر أن اللجنتين قد أوصتا باستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وأوصيتا أيضا بأن يطلب من المدير التنفيذي للمكتب إدراج هذه الاستراتيجية في الإطار الاستراتيجي وأن يقدمها إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة للنظر فيها والموافقة عليها. وفي هذا الصدد أبلغت اللجنة بأن ثمة تقارب عام بين الاستراتيجية والخطة البرنامجية لفترة السنتين. وقد بدأ المكتب في استعراض عدد من المسائل العملية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية. وستجرى معالجة مواعمة الاستراتيجية مع الإطار الاستراتيجي في سياق الميزانية الموحدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي يجري إعدادها حاليا بما يتمشى مع مجالات النتائج في الاستراتيجية، وتسعى إلى مواعمة الاستراتيجية وعرض الميزانية الموحدة مع الهيكل والتسمية المستعملين في البرنامج ١٣ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين والباب ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة. وستقدم الميزانية الموحدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في موعد لاحق من عام ٢٠٠٧ على النحو المقترح في مشروع القرارين اللذين أوصت بهما اللجنتان (انظر E/CN.7/2007/L.15/Rev.1 الفقرة ٢٤ و E/CN.15/2007/L.2 الفقرة ٤) على التوالي. وستؤخذ نتائج هذه المداولات في الاعتبار في البرنامج ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وإذا كانت هناك أية آثار برنامجية في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستقدم التغييرات اللازمة إلى اللجنة في دورتها ٤٨ في عام ٢٠٠٨. وبالمثل، طلب توضيح الأساس المنطقي لعدم مراعاة نتيجة أعمال منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في دورته السابعة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في التغييرات المقترح إدخالها على البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، طلب توضيح للأساس الذي بنيت عليه التغييرات المقترحة وذكر أن المناقشات الحكومية الدولية ذات الصلة ما زالت جارية.

٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٢، الشؤون السياسية، أوضح أن بعض الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز، وأجزاء من استراتيجية البرنامج الفرعي ٧ تحتاج إلى مزيد من التحسين والتنقيح. وطلب توضيح نوع خدمات السكرتارية التي يقدمها مكتب دعم بناء السلام للجنة بناء السلام، والدور الإرشادي لمكتب دعم بناء السلام فيما يتصل بصندوق بناء السلام، ومع الإدارات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي يقيم مكتب دعم بناء السلام علاقات عمل معها. وأعرب عن رأي مفاده أن اعتماد النظام الداخلي للجنة بناء السلام من شأنه أن يشكل مؤشرا محتملا لتوفير خدمات السكرتارية بشكل يتسم

بالكفاءة. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الاستراتيجية تحتاج إلى تعزيز لإظهار أن مكتب دعم بناء السلام لا يقتصر في عمله على شركاء داخل منظومة الأمم المتحدة ولإدراج إشارة إلى المهمة الرئيسية للمكتب المتمثلة في توفير توصيات لمجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة، ودوره الرئيسي كأداة ربط مركزية بين لجنة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وأوضح أن عبارة "عمليات بناء السلام ينبغي أن تنجح لأنها غير موجودة في مصطلحات الأمم المتحدة.

٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، أعربت الأمانة العامة عن رأي مؤداه أنه حيث إن اللجنة الخامسة تقوم حاليا بالنظر في التقرير الشامل عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة وتعهد عمليات حفظ السلام. (A/61/858 وإضافاتها)، سيكون من الصعب بالنسبة للجنة البرنامج والتنسيق النظر في أية تغييرات يجري اقتراح إدخالها على الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين. وأبلغنا اللجنة بأنه، في وقت مناقشة اللجنة، لم تكن الجمعية العامة قد اتخذت بعد مقرا فيما يتعلق بالمقترحات الواردة في التقرير الشامل المذكور أعلاه في غياب تقرير للجمعية العامة بشأن وضع ولاية منقحة فيما يتعلق بدعم عمليات بناء السلام، في وقت مناقشة اللجنة، لم تكن اللجنة، لذلك، في وضع يسمح لها بإسداء المشورة بشأن التغييرات البرنامجية المقترحة المعروضة على اللجنة.

١٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٦، الشؤون القانونية، أعرب عن رأي مفاده أنه لا توجد حاجة ملحة لإنشاء مكتب وكيل الأمين العام، المستشار القانوني، وإلى تحويل الموارد من البرنامج الفرعي ١، التوجيه والإدارة والتنسيق عموما للمشورة والخدمات القانونية الموفرة للأمم المتحدة ككل إلى مكتب وكيل الأمين العام، وإلى إعادة تسمية البرنامج الفرعي ١، وإعادة تكليف الموظفين. وأشار إلى أنه، ما دام لا يوجد تغيير في المضمون البرنامجي في الهيكل المقترح للبرنامج ٦، الشؤون القانونية، فإن إنشاء مكتب وكيل الأمين العام أو إعادة تسمية البرنامج الفرعي ١ لا ينتج عنه قيمة برنامجية. وأعرب أيضا عن رأي مؤداه أن التغيير المقترح في عنوان البرنامج الفرعي ١، وإنشاء مكتب وكيل الأمين العام من المرجح أن يؤثر في البرنامج الفرعي ١ ولذلك يحتاج الأمر إلى مزيد من الاستعراض والمناقشة. وأوضح أنه سيكون من السابق لأوانه تغيير عنوان البرنامج الفرعي ١.

١١ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أعرب عن رأي مؤداه أن الإنجاز المتوقع للأمانة العامة (أ) ينبغي ألا يتضمن مزيدا من الإشارة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا إذا برمج مزيد من تقاسم المسؤوليات في هذا المجال.

وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز (ب) '١' بمؤشر جديد ينبغي أن توجد له مبررات أخرى فيما يتعلق بنظام الأنشطة المخططة للبرنامج الفرعي.

١٢ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للجمعية العامة النظر في أن تدرج في الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/61/6/Rev.1) المعلومات المستكملة التالية بشأن البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، والبرنامج الفرعي ٩ (إدارة الغابات بشكل مستدام)، بعد اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناء على توصية لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لبرنامج العمل المتعدد السنوات للمنتدى وللصك غير الملزم قانونيا بشأن إدارة جميع أنواع الغابات بشكل مستدام:

البرنامج الفرعي ٩ إدارة الغابات بشكل مستدام

الإنجازات المتوقعة

يصبح نص الإنجاز المتوقع (أ) كما يلي:

”(أ) إجراء حوار دولي فعال بشأن الإدارة المستدامة للغابات وتيسير تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانونا بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات“

ويصبح نص الإنجاز المتوقع (ب) كما يلي:

”(ب) تعزيز الرصد والتقييم والإبلاغ بشأن الإجراءات المتفق عليها دوليا الرامية إلى تنفيذ تدابير الإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة توافر الموارد لهذه الغاية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية“

ويصبح نص الإنجاز المتوقع (ج) كما يلي:

”(ج) تحسين التعاون والتكافل والتنسيق على الصعيد الدولي بشأن الغابات من خلال اتباع سبل تنفيذ أنجع وتحسين إدارة المعارف على مستوى الحكومات، والمجموعات الرئيسية، والمنظمات، والصكوك، والعمليات، بما في ذلك أنشطة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات“

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) كما يلي:

”(أ) قرارات ومقررات بشأن تحسين الإدارة المستدامة للغابات على جميع الصعد، وبخاصة لتنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات تنفيذاً فعالاً“

الاستراتيجية

يصبح نص الفقرة ٧-١٦ (أ) كما يلي:

”(أ) دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات:

- ١' الحد من فقدان الغطاء الحرجي في العالم بأسره من خلال إدارة مستدامة للغابات، تشمل حماية الغابات، وإحيائها، وتشجيرها، وإعادة تشجيرها، وزيادة الجهود الرامية إلى منع تدهور الغابات؛
- ٢' زيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة على الغابات، بسبل منها تحسين مصادر رزق الشعوب المعتمدة على الغابات؛
- ٣' إحداث زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية في جميع أنحاء العالم وسائر مناطق الأحراج التي تدار إدارة مستدامة، وزيادة نسبة المنتجات الحرجية من الغابات التي تدار إدارة مستدامة؛
- ٤' عكس الاتجاه إلى الانخفاض الذي تشهده المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات وحشد قدر أكبر من الموارد المالية الجديدة والإضافية من جميع المصادر لتنفيذ تدابير الإدارة المستدامة للغابات، بوسائل منها على وجه الخصوص تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات تنفيذاً فعالاً؛“

ويصبح نص الفقرة ٧-١٦ (ج) كما يلي:

”(ج) تشجيع تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانوناً بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات“

ويصبح نص الفقرة ٧-١٦ (ز) كما يلي:

” (ز) الإسهام في تعزيز التعاون الدولي من خلال الحفز على زيادة الموارد المالية الجديدة والإضافية بدرجة كبيرة وتعزيز الشراكات بين بلدان الشمال والجنوب وبين القطاعين العام والخاص في مجال الإدارة المستدامة للغابات.“

١٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، طلب توضيح التقييم الخارجي الذي كان أحد العوامل التي أدت إلى إجراء تنقيح في السرود البرنامجية. وطلب أيضا توضيح المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية في مجال التكامل الإقليمي والفرص التجارية والمشاورات مع اللجان الإقليمية. وأشار إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة، في شكلها التفصيلي، ستقدم إلى الجمعية العامة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧ وفقا للممارسة المتبعة. وأشار كذلك إلى أن التغييرات في الإنجاز المتوقع (ب) ومؤشرات الإنجاز الناتجة عنه تهدف إلى ترسيخ المؤشرات الثلاثة المفصلة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين (A/61/6/Rev.1) في سبيل تحسين قابليتها للقياس عن طريق وضع معايير للمقارنة. وأيد التوجه الجديد مع ما جاء فيه من تشديد على الآثار والنتائج.

١٤ - وأعرب عن تأييد البرنامج ١١، البيئة، وعملية إعادة تنظيمه الرامية إلى تنشيط برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى أن الأمم المتحدة تشهد تطورات أخرى، من قبيل التماسك على نطاق المنظومة، ستؤثر في برنامج عمل برنامج البيئة. ورئي أن البرنامج يعكس بما فيه الكفاية تطور برنامج البيئة، مما سيحسن النتائج الفعلية للدول الأعضاء في مجالي القانون البيئي وإدارة الموارد الطبيعية، وكذا في مجال تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. وفيما يتعلق بالفقرة ٣٩ (ج) من التقرير الموحد (A/62/80 و Corr.1 و Corr.2)، أثير سؤال بشأن ماهية جوانب الخطة البرنامجية والأولويات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي وفرت الولاية لوضع مهام إقامة العلاقات مع المجتمع المدني ومهام الاتصال بين الوكالات في إطار هيكل المكاتب الإقليمية للبرنامج وإنشاء جهاز مشترك بين برنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للربط بين البيئة والفقر في إطار البرنامج الفرعي ٥ الحالي. كما أثرت أسئلة بشأن تدابير التصحيح التي اتخذها برنامج البيئة استجابة لتوصية هيئات الرقابة، وبشأن أثر إعادة هيكلة برنامج البيئة وبرنامج العمل الذي يجري تنفيذه حاليا، وبشأن ما سينجم عن ذلك من أثر على برنامج العمل المتوقع لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

١٥ - وأعرب عن تأييد إدماج خمسة عناصر مستقلة من البرنامج الفرعي ٧ من البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، كما طلبته الجمعية العامة في قرارها

٢٣٥/٦٠ بناء على توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية (انظر A/60/120). ورئي أيضا أن إعداد الإطار المنطقي للعناصر الخمسة سيوفر القدرة اللازمة لكل من المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا للاستمرار في أداء أدوارها المفيدة في تقليص الفجوات على مستوى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي مساعدة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي ستفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية المستدامة على النحو المتوخى في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية واتفاقات دولية أخرى. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن التنقيحات التي أدخلت على البرنامج الفرعي ٧ توجه اللجنة بوضوح إلى تعزيز مكاتبها دون الإقليمية وأنه من الهام بالتالي توفير الموارد اللازمة للجنة. ورئي أيضا أن التنقيحات ستعزز المساءلة عن كافة العمليات التي يقوم بها كل مكتب من المكاتب دون الإقليمية وستعالج خصوصيات كل مكتب معالجة أشمل.

١٦ - وأشير إلى أن التنقيحات سوف تؤدي إلى تعزيز تبادل المعارف على مستوى اللجنة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتوسيع نطاق الشراكات ليشمل مجالات أخرى. ورئي أن خطة اللجنة للتنفيذ هامة، وكفيلة بإحراز النتائج، وسوف تفضي إلى النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لأن المنطقة الأفريقية توجد بها أعلى نسبة من الناس الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ولأن اللجنة تغطي بمزايا نسبية فريدة تمكنها من أن تسهم إسهاما كبيرا في جهود الدول الأعضاء من أجل التصدي للمشكلات التي تواجهها.

١٧ - وبصدد البرنامج ٢٤، الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، أشير إلى أنه ينبغي، كمبدأ أساسي لاستعراض التغييرات المقترحة، إجراء تقييم للتأكد '١' من أن الإنجازات المتوقعة والاستراتيجية تتطابقان تطابقا تاما مع الولايات التشريعية و '٢' من أن مؤشرات الإنجاز ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنجازات المتوقعة ويمكن تقييمها كما وكيفا. وفي إطار تناول البرنامج الفرعي ١ (أ)، الخدمات الإدارية، أشير إلى أنه على الرغم من توسيع نطاق الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لتعكس نقل أمانة لجنة المقرر للعقود، فإنه لم يتم إدراج أي إشارة إلى هذا الجانب في الاستراتيجية ذات الصلة. وفي إطار تناول البرنامج الفرعي ١ (ب)، إقامة العدل، أشير إلى أنه من اللازم تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن تأثير التغييرات على عملية اتخاذ القرار. وأشير أيضا إلى أن آثار قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦١ لم تنعكس في التغييرات المقترحة إجراؤها في البرنامج. وفي إطار تناول البرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، طلب إعداد الاستعراضات الخارجية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ومهام دائرة المعلوماتية المالية المنشأة حديثا.

١٨ - وبخصوص البرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، أشير إلى أهمية تعيين مواطنين من البلدان النامية لتوسيع دائرة موظفي الأمم المتحدة. وأعرب عن القلق لتدني النسبة المئوية لموظفي الأمم المتحدة المعيّنين من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما البلدان النامية. وأكدت اللجنة أنه من الهام للأمين العام أن يستكشف، بالتعاون مع الدول الأعضاء، السبل الكفيلة بزيادة الوعي بفرص العمل في منظومة الأمم المتحدة. وفي هدف المنظمة الوارد في إطار البرنامج الفرعي ٣ (ب)، التعيين والتوظيف، أشير إلى أنه قد تمت الاستعاضة عن عبارة "وإيلاء الاهتمام الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل" بعبارة "مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل". وطلب تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن هذا التغيير في الصيغة. وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (ب) من البرنامج الفرعي ٣ (ب)، التعيين والتوظيف، طلب توضيح عبارة "الموظفين الفنيين الشباب". وبصدد البرنامج الفرعي ٣ (ج)، التعليم والتطوير، رئي أنه من غير الممكن اعتبار مؤشر الإنجاز (أ) '١' مؤشراً صحيحاً. وطلب توضيح مدلول عبارة "الحراك الوظيفي". واعترض على إدراج المؤشر المتعلق بتدريب الموظفين تحت المؤشر (أ) '٢' من البرنامج الفرعي ٣ (ج). وأشير إلى أنه من الضروري إعادة صياغة العناصر لتعكس بوضوح هدف تحسين مهارات الموظفين.

١٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، طلب توضيح الأهداف المتوخاة من الإنجازات المتوقعة كما تمت صياغتها. وأشير إلى أن مؤشرين من مؤشرات الإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، يركزان على التقييم الخارجي لجودة تقارير التفتيش والتقييم. وأشير إلى أن صياغة الجوانب البرنامجية للبرنامج الفرعي تعكس اقتراح مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلغاء التقارير التي تقدم كل ثلاث سنوات.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠ - أعربت اللجنة عن أسفها من كون بعض كراسات الميزانية لم تُوفر للاستعانة بها في مناقشة بند جدول المعنون "الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩"، وفقاً للبند ٥-٧ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، مما منع اللجنة من الاضطلاع بولايتها وفقاً للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٦٩. وأكدت اللجنة الحاجة إلى أن يكفل الأمين العام صدور الوثائق في موعدها المقرر عملاً بقاعدة الستة أسابيع.

٢١ - وأشارت اللجنة إلى أن الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كانت تتضمن إطار السياسات لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٢ - وأشارت اللجنة إلى الفقرة ١٠٩ من تقريرها عن دورتها الخامسة والأربعين (A/60/16 و Corr.1) التي كانت الجمعية العامة قد أيدتها في قرارها ٢٥٧/٦٠، ورحبت بالجهود المبذولة لكفالة التوافق بين الأجزاء من كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي تقدم لحة عامة وبين التوجه العام للبرامج ذات الصلة من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة تنفيذ السرود البرنامجية الواردة في كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.1-34)) على نحو يتوافق توافقا تاما مع الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6/Rev.1)، بما في ذلك عن طريق إيلاء الاعتبار للأجزاء الخاصة بالاستراتيجية من البرامج الفرعية.

٢٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام كفالة تطابق السرود البرنامجية الواردة في كراسات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مع الخطة البرنامجية وأولويات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك التوجه العام للبرامج والأجزاء الخاصة بالاستراتيجية من البرامج الفرعية.

٢٥ - وأعربت اللجنة عن أسفها لكون الترجمة الأسبانية للخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6/rev.1)، والتقارير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2) تضمنت أخطاء أثرت على قيام الدول الأعضاء باستعراض الوثيقتين على النحو اللائق. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ تدابير لتفادي وجود أي تعارض في محتويات الوثائق نتيجة لأخطاء الترجمة.

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

٢٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التعديلات في سرد البرنامج ٢ - الشؤون السياسية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٧ مكتب دعم بناء السلام

هدف المنظمة

يُصبح نص هدف المنظمة كما يلي: "مساعدة البلدان في مرحلة ما بعد الصراع على العيش في سلام دائم، وعلى وجه الخصوص تمكين حكومات البلدان الخارجة من الصراع من أداء المهام الأساسية المتمثلة في توفير الأمن والحماية وضمان السلامة للأفراد والممتلكات، وتعزيز النمو الاقتصادي وسيادة القانون، واستعادة الخدمات الأساسية، وإقامة مؤسسات حكم فعالة وديمقراطية وقادرة على أداء وظيفتها، وتفادي العودة إلى الصراع".

مؤشرات الإنجاز

يُصبح نص مؤشر الإنجاز (ب) ١' كما يلي: "عدد البلدان التي تعهدت بالتبرع لصندوق بناء السلام وعدد البلدان التي دفعت مبالغ للصندوق".

يُصبح نص مؤشر الإنجاز (ب) ٢' كما يلي: "نسبة التبرعات المتعهد بها إلى القيمة المستهدفة لصندوق بناء السلام".

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (ب) ٣' نصه: "صرف المبالغ في الوقت المناسب من خلال المشاريع وحسب التوزيع الموافق عليه".

الإنجازات المتوقعة

الإنجاز المتوقع (ج): تُضاف عبارة "تسهيل" في بداية الجملة.

الاستراتيجية

الفقرة ٩

يُستعاض عن العبارة "عملية تخطيط عمليات بناء السلام" بالعبارة "عملية تخطيط أنشطة بناء السلام".

يُستعاض عن العبارة "الوجود الميداني للأمم المتحدة وأطراف أخرى" بالعبارة "الوجود الميداني للأمم المتحدة والشركاء من غير الأمم المتحدة".

الفقرة ١٠

تُضاف فقرة فرعية جديدة (د) نصها: إسداء المشورة للهيئات الرئيسية للأمم المتحدة التي قدمت إحالات، بناء على الطلب، بشأن بلدان محددة مدرجة في جدول أعمال اللجنة؛

البرنامج الفرعي ٨

مؤشرات الإنجاز

يُضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) نصه:

”النسبة المئوية للجمهور الفلسطيني المطلع على إمكانية تقديم مطالبة متعلقة بالأضرار لتسجيلها وبشروط تقديم تلك المطالبة“.

البرنامج ٤

عمليات حفظ السلام

٢٧ - أوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة النظر في التغييرات المقترحة في الخطة البرنامجية والأولويات فيما يتعلق بالبرنامج ٤ - عمليات حفظ السلام، في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦١ المتعلق بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام والحفاظة عليها.

البرنامج ٦

الشؤون القانونية

٢٨ - أوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة النظر في التغيير المقترح لاسم البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٦ - الشؤون القانونية، على النحو الوارد في التقرير الموحد للأمين العام (A/62/80 و Corr.1 و 2)، بشأن اقتراح إنشاء مكتب وكيل أمين عام في مكتب الشؤون القانونية، في ضوء أي مقرر ذي صلة للجمعية العامة يتناول هذا الموضوع. ولاحظت اللجنة أنه، كما ورد في الفقرة ٢٨ من التقرير السابق ذكره، لن يترتب على الإنشاء المقترح لمكتب وكيل أمين عام تحت التوجيه التنفيذي والإدارة أي آثار برنامجية في البرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٦ - الشؤون القانونية، ضمن الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٩ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات في سرد البرنامج ٧ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2).

البرنامج الفرعي ٢

٣٠ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام اخفاضة على العلاقة بين لجنة وضع المرأة وبين اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

٣١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات في سرد البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

الإنجازات المتوقعة

تُصبح الإنجازات المتوقعة كما يلي:

(أ) دعم مقرري السياسات في دمج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي

(ب) تنمية قدرات مؤسسات دعم التجارة على دعم الأعمال التجارية

(ج) تعزيز قدرة المؤسسات التجارية على المنافسة الدولية

مؤشرات الإنجاز

تُصبح مؤشرات الإنجاز كما يلي:

- (أ) '١' زيادة عدد ما جرى وضعه وتنفيذه من استراتيجيات تنمية التجارة، بما في ذلك عدد حالات دمج التجارة في استراتيجيات التنمية الوطنية نتيجة للدعم المقدم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة لتنمية التجارة
- '٢' زيادة عدد الشبكات القطرية التي استحدثت أنشطة متصلة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وقهينة بيئة مواتية لها
- '٣' زيادة عدد الحالات التي جرى فيها إثراء المواقف التفاوضية للبلدان من خلال الإسهام بمواد تحليلية ومشاركة قطاع الأعمال بدعم من مركز التجارة الدولية في تمكين صانعي القرارات من دمج الأبعاد المتصلة بالأعمال في المفاوضات التجارية
- (ب) '١' زيادة عدد مؤسسات الدعم التجاري التي حسّنت، من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة الدولية، ترتيبها في مخطط التقييم المقارن لمؤسسات الدعم التجاري الذي وضعه المركز
- '٢' زيادة عدد ما قدمته مؤسسات الدعم التقني إلى السلطات المختصة من مقترحات في مجال السياسات، بدعم من مركز التجارة الدولية
- (ج) '١' زيادة عدد المؤسسات التي مكّنت من وضع استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية من خلال التدريب المقدم من مركز التجارة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الصادرات
- '٢' زيادة عدد المؤسسات التي مكّنت من أن تصبح جاهزة للتصدير من خلال أنشطة التدريب التي تركز على الاستعداد للتصدير المقدمة بشكل مباشر أو غير مباشر من مركز التجارة الدولية

٣' زيادة عدد المؤسسات التي التقت بمشتريين محتملين وأمكنها نتيجة لذلك إنجاز معاملات تجارية من خلال الدعم المقدم من مركز التجارة

الاستراتيجية

تصبح الفقرة ٣٥ كما يلي:

٣٥ - كجزء من عملية إدارة التغيير، ينص بيان المهمة المنقح للمركز على أن المركز يوفر، بمساعدة شركائه، برامج متكاملة لتنمية التجارة تركز على أثر الصادرات على الأعمال التجارية في البلدان النامية. وفي سبيل تحقيق هذه المهمة، سيركز المركز أنشطته على ثلاثة مجالات رئيسية:

(أ) دعم مقرري السياسات في دمج قطاع الأعمال في الاقتصاد العالمي؛

(ب) تنمية قدرات مؤسسات دعم التجارة على دعم الأعمال التجارية؛

(ج) تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة الدولية.

وسيطبق المركز، لدى قيامه بذلك، نهجا متكاملا يركز على إقامة الشراكات بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تقديم خدماته. وسيواصل المركز العمل مع الحكومات على كفالة إدماج التجارة إدماجا تاما في خطط وسياسات التنمية الوطنية.

البرنامج ١١

البيئة

٣٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات في سرد البرنامج ١١ - البيئة، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات التالية:

الاستراتيجية

الفقرة ٤١ (ب)

تُحذف العبارة التالية من نهاية الفقرة الفرعية: "بما في ذلك احتمال إنشاء نظام "رصد البيئة" المقترح".

البرنامج ١٢ المستوطنات البشرية

٣٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات في سرد البرنامج ١٢ - المستوطنات البشرية، بصيغتها الواردة في التقرير الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.1 و 2)، رهنا بالتعديلات المبينة أدناه:

٣٤ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام كفالة اتخاذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) مبادرات في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني استجابة للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان.

البرنامج الفرعي ١ توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية مؤشر الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ج) على النحو التالي: "تحقيق المزيد من الإنجازات المتمحورة حول النتائج بفضل تعزيز تسلم المجتمعات المحلية زمام الأمور والتعاون مع السلطات المحلية وهيئاتها".

البرنامج الفرعي ٣ التعاون الإقليمي والتقني مؤشر الإنجاز

إضافة مؤشر الإنجاز (أ) '٣': "زيادة مبادرات تعزيز القدرات والتعاون التقني للتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ج) '٢' على النحو التالي: "عدد وثائق البرامج القطرية الشاملة التي أُعدت".

الاستراتيجية

الفقرة ٦١ (أ)

يصبح نص الفقرة على النحو التالي:

” (أ) تشمل الأنشطة التشغيلية تقديم المساعدة التقنية في مجال صياغة السياسات وبرامج بناء القدرات والمشاريع الإيضاحية التي تدعم العمل المعياري الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلب الحكومات. وسيواصل المديرون الوطنيون لبرنامج الموئل دعم الأنشطة المعيارية والتشغيلية، والمساهمة في رصد وتنفيذ جدول أعمال الموئل وأهداف إعلان الألفية ذات الصلة على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي سبيل تعزيز العمليات على الصعيد القطري، سيعمل موئل الأمم المتحدة على امتلاك مديري برنامج الموئل مستوى جيداً من المعرفة بقضايا التحضر المستدام والقدرة على دعم الحكومات والشركاء الآخرين على الصعيد المحلي كأعضاء في أفرقة الأمم المتحدة القطرية. إضافةً إلى ذلك، سيؤدي مديرو برامج الموئل دوراً محفزاً على الصعيد القطري لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. وسيكون دورهم حاسماً للغاية نظراً لأن الجمعية العامة دعت في الفقرة ٢٢ (أ) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. إضافةً إلى ذلك، سينصب التركيز بشكل رئيسي على تبادل الخبرات ذات الصلة بالسياسات ضمن المناطق والمناطق دون الإقليمية وعلى الرصد الإقليمي؛“

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٣٥ - توصي اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، على النحو الوارد في التقرير الموحد المتعلق بالتغييرات التي أدخلت على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80).

٣٦ - وأشادت اللجنة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة لما قامت به من أعمال لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦٠، الذي يطلب فيه إلى الأمين العام تقديم خطة عمل شاملة لتعزيز المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٧ - ورحبت اللجنة بالاقترح بأن يكون لكل مكتب من المكاتب دون الإقليمية إطاره المنطقي الخاص، الذي يتحقق من خلاله تمثيل أقوى على الصعيد دون الإقليمي، ويعزّز به تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في جميع المناطق، وأوصت الجمعية العامة بأن توفر القدرة اللازمة لتنفيذ المقترحات بأكملها.

٣٨ - وأقرت اللجنة بأن إضافة المكونات الخمسة إلى البرنامج الفرعي ٧ من البرنامج ١٤ ستسفر عن تحقيق المزيد من المساءلة والتنسيق في ما يتعلق بعمل المكاتب دون الإقليمية.

البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

٣٩ - شددت اللجنة على أهمية أن يستكشف الأمين العام، بالتعاون مع الدول الأعضاء، السبل الكفيلة بزيادة الوعي بفرص العمل في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما عبر التعريف بها على نحو أكثر كثافة، وفي إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة ومراكز الأمم المتحدة للإعلام ومكاتب الأمم المتحدة القطرية، وذلك بهدف تحقيق مزيد من التوازن على مستوى التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين داخل المنظمة، وذلك وفقاً للفقرة ٨ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦١.

٤٠ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، على النحو الوارد في التقرير الموحد المعني بالتغييرات التي أدخلت على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80) و Corr. 1 و Corr.2)، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

(أ) الخدمات الإدارية

هدف المنظمة

يصبح الهدف على النحو التالي: "تحسين القدرات التنظيمية والخدمات الإدارية في الأمانة العامة برمتها كوسيلة لتعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة والشفافية".

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) على النحو التالي: "التطابق التام لجميع السياسات التنظيمية، والإجراءات والضوابط الداخلية، الجديدة والمنقحة، للولايات التشريعية والأنظمة والقواعد ذات الصلة".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (ب) على النحو التالي: "زيادة النسبة المئوية للتوصيات الصادرة عن هيئات مراجعة الحسابات في ما يتعلق بالضوابط الداخلية التي تم تنفيذها بالكامل، وأوجه الضعف الجوهرية والتي يتعين الإبلاغ عنها والتي تم تحديدها، وخطط الإصلاح الموضوعية".

في مؤشر الإنجاز (ج) '٢'، إضافة كلمة "زيادة" قبل عبارة "حجم الزيادة في الكفاءة نتيجة لأساليب العمل".

يصبح نص مؤشر الإنجاز (د) على النحو التالي: "ازدياد مكاسب الفعالية والإنتاجية القابلة للقياس في المهام التنظيمية والخدمية الرئيسية، التي تبلغ عنها الجمعية العامة ونتجت عن تحسين الأساليب والأدوات التي تستخدمها الأمانة العامة لتقييم الفعالية والإنتاجية".

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(د) دائرة المعلوماتية المالية

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) '١' على النحو التالي: "اتساق احتياجات التشغيل الخاصة بمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة".

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، إدراج كلمة "زيادة" قبل عبارة "النسبة المئوية".

في مؤشر الإنجاز (ب)، إدراج كلمة "نقصان" قبل عبارة "النسبة المئوية"

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

(أ) السياسات والتخطيط الاستراتيجي

الاستراتيجية

الفقرة ٧٦

يستعاض عن الجملة الأخيرة من الفقرة ٧٦ بما يلي: "سيولى اهتمام خاص لتقديم مقترحات إلى الجمعية العامة بشأن سياسات إدارة الموارد البشرية؛ وتعزيز التنسيق مع المنظمات الأخرى التابعة للنظام الموحد للأمم المتحدة لأغراض تنفيذ سياسات شاملة على نطاق المنظومة تتعلق بالرواتب والبدلات وشروط خدمة الموظفين، كما حددتها الجمعية العامة ولجنة الخدمة المدنية الدولية؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى موظفي الأمانة العامة في العالم أجمع."

(ب) التوظيف والملاك الوظيفي

الإنجازات المتوقعة

يصبح نص الإنجاز المتوقع (ب) كما يلي: "زيادة عدد الموظفين الفنيين الشباب المتوفرين للتعيين، لا سيما عن طريق تحسين الاتصال وتوسيع نطاقه".

(ج) التعلم والتطور

مؤشرات الإنجاز

يصبح نص مؤشر الإنجاز (أ) '١' على النحو التالي: "زيادة مشاركة الموظفين في برامج التعلم والتطوير الوظيفي التي يديرها مكتب إدارة الموارد البشرية في إطار هذا البرنامج الفرعي، وإتمامها بنجاح".

يضاف المؤشر (أ) '٢' "زيادة النسبة المئوية للموظفين الذين يعربون عن الرضا عن بيئة العمل، بما في ذلك البرامج التي تشجع على تنقل الموظفين وتدعمه".

الاستراتيجية

الفقرة ٧٨

حذف الكلمات "الإسهام في تهيئة ظروف تنافسية للخدمة من أجل كفاءة تعيين موظفين ذوي مؤهلات عالية والاحتفاظ بهم".

البرنامج ٢٥

الرقابة الداخلية

٤١ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، على النحو الوارد في التقرير الموحد المعني بالتغييرات التي أدخلت على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/80 و Corr.2)، رهنًا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٢

التفتيش والتقييم

مؤشرات الإنجاز

مؤشر الإنجاز (أ): إضافة "زيادة" في بداية الجملة.

مؤشر الإنجاز (ب): إضافة "زيادة" في بداية الجملة.